



تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مهندي المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامري و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسين و محمد صائب القشيري و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون في كورميين وحسين أبو أنس المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وتحويله لتلقيه حقوقه
قططان فرحان .
التميز عليه/ كريم احمد لفل .

الادعاء

ادعى المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان يعمل مفوض شرطة لدى دائرة المدعى عليه (التميز) / إضافة لوظيفته وقد تم توقيفه لدى مديرية شؤون وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ على اثر اخبار كتاب من احد الضميرين السريين . وأثناء مدة توقيفه اصدر وكيل وزارة الداخلية قراراً يقضي بطرده من الخدمة بموجب الأمر الإداري المرقم (٣٩٠٥٦) في ٢٠٠٧/٨/١٦ وحيث ان القاضي تحقيق المحكمة المركزية اصدر قراراً بالإفراج عنه وخلق التحقيق في ٢٠٠٧/٨/٢٠ . نظم المدعي لدى المدعى عليه إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١ وتم اليت فيه بموجب كتاب وكالة الوزارة لشؤون الشرطة المرقم (٤١٩٤٩) في ٢٠٠٩/١٠/١١ أي بعد مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٦ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وبعد اشارة ٢٠٠٩/٦١١ الحكم بإلغاء الأمر



الإداري المرقم (٣١٧) في ٢٠٠٧/٧/٢٢ والصادر من الوكيل الأقدم في وزارة الداخلية والمبلغ بموجب الأمر الإداري (٣٩٠٥٦) في ٢٠٠٧/٨/١٦ الصادر من مديرية شرطة بغداد الكرخ الفقرة (٣) منه مع إعادة المدعى إلى الخدمة وصرف رواتبه التي يستحقها قانوناً وتحميل المدعى عليه / إضافة لوظيفته بالمصرف . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بطلبته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/١٦/٢٢ طالبة نقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار :

لدى التفتي والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ذلك لان الامر الإداري المرقم ٣٩٠٥٦ المؤرخ ٢٠٠٧/٨/١٦ الصادر من مديرية شرطة بغداد الكرخ المستند الى الامر الإداري رقم (٣١٧) في ٢٠٠٧/٧/٢٢ الصادر من الوكيل الأقدم لوزير الداخلية والقاضي بطرد وانهاء خدمة عدد من الضباط والمفوضين بتهمة التعاون مع المراجع الإرهابية في منطقة الدورة والاستيلاء على الأسلحة والتميزات الجرمية الموجودة في مركز شرطة الدورة أثناء قيامهم بنقلها الى مركز شرطة بلاط الشهداء بعد حصول حادث تفجير مركز شرطة الدورة . وهذا يعني ان المدعى كريم احمد فلل منتم بعدة تهم وهي التعاون مع المراجع الإرهابية والاستيلاء على الأسلحة والتميزات الجرمية . وان اتجاه المحكمة بإلغاء الأمر الإداري رقم ٣١٧ في ٢٠٠٧/٧/٢٢ بعد اطلاعها على قرار الإخراج الصادر بحق المتهم وهو المدعى كريم احمد فلل وخلق التحقيق مؤلفاً لايعني عدم تعاونه مع المراجع الإرهابية ولايعني عدم ارتكابه جرائم اخرى لذلك كان على المحكمة تكليف وكيل المدعى بثبات التهم الأخرى التي بحق المدعى كما ان المحكمة تخطت اختصاصها بان

كولاً مارو عيراق
داد كار بالآي تبتتيدادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٠ / الحادية تميميل

قررت صرف رواتبه عظمأ بانه لم يكن مسحوب اليد وانما كان خارج الوظيفه
وهذا لايدخل في اختصاص محكمة القضاء الاماري . وحيث ان المحكمة حسمت
الدعوى قبل ان تستكمل تحقيقاتها فيها واتاحة الفرصة لوكيل المدعى عليه لبيان
الظنون الذي استند اليه المدعى عليه إضافة لوظيفته في طرد المدعى والذي كان
نافذاً قبل صدور القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ ولان كل ذلك قد اخل بالحكم
المعزل فسرر نقضه واعادة الاشارة الي محكمتها لاتباع ماتقدم على ان يبقى
رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١١ / ٣ / ٢٠١٠ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السلي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم مده محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النجشندي

العضو
أيمن صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون آس كوركيس

العضو
حسين أبو الكهر

د. محمد صالح التميمي